الجمهورية التونسية
الثالثة
مجلس نواب الشعب

الدورة العادية
2025-2024

# محضر جلسة

# لجنة المالية والميزانية

**تاريخ الجلسة: 11 ديسمبر2024**

**جدول الأعمال:**

**ـ الاستماع لممثلين عن وزارة التجهيز والإسكان وممثلين عن وزارة الاقتصاد والتخطيط حول مشروع قانون عدد 078/ 2024 يتعلّق بالموافقة على عقد التمويل المبرم بتاريخ 13 جوان 2024 بين الجمهورية التونسية والبنك الأوروبي للاستثمار للمساهمة في تمويل مشروع مضاعفة الطريق الوطنية رقم 13 الرابطة بين ولايتي القصرين وصفاقس عبر ولايتي سيدي بوزيد والقيروان.**

**ـ الاستماع لممثلين عن وزارة الفلاحة ووزارة الاقتصاد والتخطيط حول مشروع قانون عدد 076/ 2024 يتعلّق بالموافقة على اتفاق التمويل المبرم بتاريخ 12 جويلية 2024 بين الجمهورية التونسية والصندوق الدولي للتنمية الزراعية والمتعلّق بالمساهمة في تمويل المشروع المندمج للفلاحة الجبلية الصغرى بالشمال الغربي "DINAMO" ومشروع قانون عدد 077/ 2024 يتعلّق بالموافقة على اتفاق القرض المبرم بتاريخ 13 جوان 2024 بين الجمهورية التونسية والبنك الإفريقي للتنمية بصفته المتصرّف في الصندوق الاستراتيجي للمناخ للمساهمة في تمويل مشروع تعزيز الفلاحة شبه الغابية واستصلاح المنظومات الغابية والرعوية المُتدهورة.**

**الحضورات:**

عدد أعضاء اللجنة الحاضرون: (15)  عدد أعضاء اللجنة المعتذرون: (00)

عدد أعضاء اللجنة الغائبون: (00)

**توقيت افتتاح وختم الجلسة:**

- الافتتاح: الساعة 09:30
- الختم: الساعة 16:30

## مداولات اللجنة:

عقدت لجنة المالية والميزانية جلسة، يوم 11 ديسمبر 2024 للاستماع لممثلين عن وزارة الفلاحة ووزارة الاقتصاد والتخطيط حول مشروع قانون يتعلّق بالموافقة على اتفاق القرض المبرم بتاريخ 13 جوان 2024 بين الجمهورية التونسية والبنك الإفريقي للتنمية بصفته المتصرّف في الصندوق الاستراتيجي للمناخ للمساهمة في تمويل مشروع تعزيز الفلاحة شبه الغابية واستصلاح المنظومات الغابية والرعوية المُتدهورة عدد 77/ 2024.

وبيّن ممثل وزارة الاقتصاد والتخطيط أن مشروع القانون يهم تعزيز الفلاحة شبه الغابية واستصلاح المنظومات الغابية والرعوية المتدهورة في إطار التوجهات الاستراتيجية الوطنية (استراتيجية 2035 "الاقتصاد الأخضر والانتقال الايكولوجي والطاقي" ومخطط التنمية 2026-2030 "الاقتصاد الأخضر والتغيّرات المُناخية") والإيفاء بالتعهدات الدولية بمقتضى اتفاق باريس للمناخ وكذلك تحقيق أهداف التنمية المستدامة عبر إنجاز مشاريع تنموية مع تكريس التميز الإيجابي للمناطق محدودة الدخل بحيث أن هذا المشروع يخص ولايات باجة وسليانة وجزء من بنزرت ويعزز الشراكة مع القطاع الخاص في مجال تنمية الثروة الغابية والرعوية.

وأفاد أنه تم العمل مع الجهة المنفذة للمشروع وبالاشتراك مع وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري في إطار الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص لتعزيز الملك العمومي. وتمت المفاوضات مع البنك الافريقي للتنمية بوصفه المتصرف في الصندوق الاستراتيجي للمناخ تأجلت في ثلاثة مناسبات لضمان جاهزية وهيكلة المشروع وتجاوز الإشكاليات التي تمّت مع البنك الدولي في سنة 2015 لضمان أكثر سبل نجاح للمشروع.

وتتمثل أهداف المشروع في المساهمة في التنمية الريفية من خلال خلق مواطن شغل والتقليص في نسبة الفقر وخلق الثروة وتأمين الاكتفاء الغذائي من خلال المشاريع الصغرى المُحدثة، إضافة إلى العمل على مجابهة التغيرات المناخية من خلال دعم الآليات المتعلقة بمجابهة الحرائق في الغابات وإحداث منظومة يقظة استباقية في الغرض واستصلاح المنظومات الغابية والرعوية المتدهورة من خلال إعادة تكوين مخزون بذور الزراعات المحلية وتثبيت الكثبان الساحلية؛ هذا علاوة على تعزيز الفلاحة شبه الغابية في الملك الغابي الخاص من أجل الترفيع في الإنتاج الفلاحي وتحسين مردودية الأراضي الفلاحية والتقليص في البصمة الكربونية وتعميم أنواع الغراسات المحلية المقاومة للآفات والأمراض وتغيّر المناخ.

ثم استعرض مكونات المشروع الذي يتركب من ثلاث عناصر وهي التالية:

ـ العنصر الأول "استصلاح ودعم توازن المنظومات الغابية المتدهورة" بكلفة تقدر بـ 7,315 مليون دولار: وسيتجسد ذلك من خلال: التنشيط المحلي وتطوير منظومة مُجابهة حرائق الغابات والآفات خاصة عبر دعم التشاركية على مستوى التخطيط والتجديد والتكوين والبحث والاستعادة المندمجة للغابات؛ وأيضا من خلال تطوير وإرساء نظام تطوير وتنفيذ نظام للرصد والكشف والإنذار المُبكّر للحرائق وأمراض الغابات؛ واستعادة المنظومات الغابية المُتدهورة بالملك الغابي العمومي عبر عمليات التهيئة والحماية والتجديد.

ـ العنصر الثاني "تعزيز قدرة صمود التجمّعات المحليّة" بكلفة تقدر بـ 11,548 مليون دولار: وذلك من خلال دعم البنية التحتية الغابيّة وتعزيز الاستثمار الخاص في مجال الفلاحة الغابية وشبه الغابية خاصة عبر المساندة الفنية واللوجستية التي توفرها الدولة وتيسير الولوج لمصادر تمويل المشاريع الصغرى في هذا المجال.

ـ العنصر الثالث "التصرف والمتابعة والتقييم" بكلفة تقدر بـ 2,478 مليون دولار ستخصص للأنشطة الفنية واللوجستية والمعلوماتية والتنسيقية إضافة الى دعم القدرات وتكوين الإطارات.

وأوضح أنه تم الانطلاق في المشروع بحكم أن الهبة دخلت حيز النفاذ وقدّم جدولا تفصيليا لمكونات المشروع المذكور.

وبيّن ممثل الإدارة العامة للغابات بوزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري أن المشروع يمس عديد الجوانب وهي الجانب الاجتماعي بحكم أن يمسّ فئات هامة والجانب البيئي بحكم أنه يساهم في تخفيف التغيرات المناخية والجانب الاقتصادي بحكم دوره الهام في التنمية.

وخلال النقاش، ثمّن النواب مردودية هذا المشروع وتقدموا ببعض الملاحظات تعلقت خاصة بعدم الانسجام بين عنوان مشروع القانون ومحتوى وثيقة شرح الأسباب، وتساءلوا عن معايير اقتصار هذا المشروع الاستثماري على ثلاث ولايات بعينها وهي باجة وسليانة وبنزرت رغم اختلاف خصائصها الجغرافية وعدم انتمائها إلى نفس الإقليم. كما استوضحوا عن مدى قدرة المشروع على توفير مواطن شغل والتقليص من نسبة الفقر وخلق الثروة وتأمين الاكتفاء الغذائي.

هذا، وجدّدوا مساندتهم وتثمينهم للقروض الموجهة للاستثمار واستوضحوا عن كيفية التصرف في الهبات التي يتم التنصيص عليها في مشاريع القوانين المتعلقة بافاقيات التمويل وما إذا يتمّ توظيفها حصرا في تنفيذ المشروع الاستثماري أو تُوجّه إلى خزينة الدولة.

كما استفسر النواب عن مشاركة المجالس المحلية في برمجة المشاريع ذات الطابع المحلي أم أنّ البرمجة تتمّ كما جرى به العمل سابقا على المستوى المركزي وعن جدوى المشروع على الإقليمين.

واستوضحوا عن أسباب فشل تجربة التمويل السابقة مع البنك الدولي وهل تمت دراسة هذه الأسباب وكيفية تداركها وسبل ضمان نجاح المشروع وتحقيقه للأهداف المرجوة، وأوصوا بتعزيز الرقمنة في مجال متابعة تنفيذ المشاريع.

ومن جهة أخرى، تعرض النواب إلى بعض المظاهر المستفحلة في الغابات على غرار الحرائق المفتعلة وكيفية تفعيل منظومة اليقظة والاستيلاء على الأملاك والانتصاب في الملك الغابي الخاص للدولة والصعوبات التي يعاني منها حراس الغابات وسكان الفجوات الغابية. وتساءلوا عن وجود خطة لمعالجة اشكاليات الملك العمومي الغابي وعن كيفية الانتقال من المنظومة الغابية العمومية إلى المنظومة الغابية الخاصة.

وفي ردّه، بيّن ممثل وزارة الاقتصاد والتخطيط أنّ الاشكال لا يتمثل في التمويل أو في المنح المرصودة وإنما يكمن في تنفيذ المشاريع وهو مشكل هيكلي لا بدّ من معالجته بحكم النقص الكبير في الخبرات والنقص في تحفيز الكفاءات بما يؤثر على القدرة على تنفيذ المشاريع وهو ما تعمل على معالجته دوريا وزارة الاقتصاد والتخطيط. وجدّد تأكيده أنّ رأس المال البشري يعتبر أهم عنصر في تنفيذ المئروع والضامن الأساسي لنجاحه، معتبرا أنّ المسؤولية مشتركة بين الوظيفتين التنفيذية والتشريعية لايجاد الحلول اللازمة لدفع تنفيذ المشروع.

وبخصوص مضمون وثيقة شرح الاسباب، أوضح أنّه لا يتمّ الموافقة على أي مشروع إلا بعد تقديم دراسة لمردوديته الاقتصادية والمالية والأهداف المراد تحقيقها. هذا، ويقوم المموّل بتقييم المشروع بصفة دورية.

كما أوضح أنّ الهبة ليست مرصودة في الميزانية بل هي مرتبطة بالمشروع وتخضع لنفس شروط القرض وكل نشاط ترصه له اعتمادات سواء على الهبة أو على القرض ولا يمكن استغلالها في مآرب أخرى ولا يتم بالتالي صرفها إلّا في مكونات المشروع. وذكر أنّ المشروع تمّت برمجته منذ سنة 2015 وسيتم اعتاد تمشي مختلف لاستهداف الجهات المعنية في إعداد المخطط 2026-2030.

من جهته بين ممثل وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري أنّ المشروع يسيحقق مواطن شغل وهو في مرحلته الأولية الأولية وسيتم تعميمه مستقبلا، وقد تمّ اختيار الولايات المستهدفة بناء على خاصياتها الجغرافية الغابية المتشابهة.

وتمت الموفقة على مشروع القانون بأغلبية الحاضرين.

ثمّ واصلت اللجنة جلستها بالاستماع إلى ممثلين عن وزارة التجهيز والإسكان وممثلين عن وزارة الاقتصاد والتخطيط حول مشروع قانون يتعلّق بالموافقة على عقد التمويل المبرم بتاريخ 13 جوان 2024 بين الجمهورية التونسية والبنك الأوروبي للاستثمار للمساهمة في تمويل مشروع

مضاعفة الطريق الوطنية رقم 13 الرابطة بين ولايتي القصرين وصفاقس عبر ولايتي سيدي بوزيد والقيروان (عدد 078/ 2024).

وفي مستهلّ الجلسة تولى ممثل وزارة التجهيز والإسكان تقديم عرض حول مشروع الرواق الاستراتيجي والطريق الوطنية رقم 13 الرابط بين مدينتي القصرين وصفاقس عبر ولاية سيدي بوزيد والقيروان بين من خلاله ان المشروع يندرج في اطار الاروقة الاستراتيجية التي تهدف أساسا الى ربط الولايات الداخلية بالأقطاب الاقتصادية الساحلية .وأفاد أن هذا المشروع يعتبر من المشاريع المحورية لوزارة التجهيز والإسكان بهدف الحد من الفوارق بين الجهات من خلال تطوير قطاع البنية التحتية للطروقات وتعزيز جاذبية الولايات الداخلية لاستقطاب الاستثمار وخلق مزيد من الفرص للتشغيل.

كما بين أن هذه الاروقة تهدف إلى تحسين الربط بين الولايات الداخلية بالأقطاب الصناعية الساحلية والموانئ والمطارات وتنشيط حركة التبادل التجاري بين الولايات الداخلية وبين البلدان الثلاث المغاربية تونس والجزائر وليبيا. وأضاف أنّه في إطار استراتيجية الوزارة المتعلّقة بإنجاز الأروقة الاقتصادية واستنادا إلى نتائج دراسات الجدوى التي تمّ القيام بها سابقا تمّ تحديد أروقة ذات أولوية وهي مشروع الرواق الاقتصادي للطريق الوطنية رقم 13 و16 و14 ورقم 15.

وتولى تقديم معطيات حول مشروع الأروقة الاقتصادية خاصة منها مضاعفة الطريق الوطنية رقم 15 التي تربط المركز الحدودي ببوشبكة – تلابت – قفصة وقابس انطلاقا من محول وذرف بالطريق السيارة أ1 تونس-مدنين في اتجاه الغرب مرورا بالمدن منزل الحبيب، القطار، قفصة، ماجل

بالعباس، فريانة، تليبت وصولا الى المركز الحدودي بوشبكة. وأشار أن الكلفة المتوقعة للمشروع تقدر بـ 1712 م وهو في مرحلة الدراسة الأولية.

وكذلك مشروع الأروقة الاقتصادية الطريق الوطنية 16 -الطريق الوطنية 3– موضحا أن طول المشروع يساوي 236 كلم بكلفة متوقعة للمشروع تقدر ب 1579 م د وهو في مرحلة الدراسة الأولية ويتضمن المشروع تهيئة طرقات حزامية على مستوى مدن قابس قبلي توزر.

وبخصوص مشروع مضاعفة الطريق الوطنية رقم 14 الرابطة بين صفاقس وقفصة مرورا بالطريق السيارة أ1 عبر الصخرية، المزونة، المكناسي والسند بين أن طول المشروع يبلغ 133،2 كلم بالكلفة متوقعة تقدر ب 1050 م د مع توضيح أنه تم الانتهاء من الدراسة التمهيدية للمشروع.

وفما يتعلق بالرواق الاقتصادي للطريق الوطنية رقم 13 موضوع القرض بين وأن المكوّن الأساسي للمشروع يتمثل في مضاعفة الطريق الوطنية رقم 13 الرابطة بين مدينتي القصرين

وصفاقس عبر ولايات سيدي بوزيد والقيروان بطول 181 كلم ويتمثل المكوّن الثانوي (المشاريع المتّصلة) بتهيئة 115,4 كلم من المسالك الريفية موزعة على 3ولايات 28,5 كلم بصفاقس، 39,5 كلم بسيدي بوزيد و 47,4 كلم بالقصرين، بالإضافة إلى الطريق الرابطة بين منصة سوق الإنتاج بالوسط SOMAPROCوالطريق الوطنية رقم 13 بطول 2 كم.

و أفاد أن الطول الجملي للمشروع يبلغ 181 كلم موزع على 8 أقساط 3 أقساط بولاية صفاقس، 3 أقساط بولاية سيدي بوزيد والقيروان وقسطين بولاية القصرين ويتراوح طول كل قسط بين18و28 كم, وأكد أنه من أهم مكوّنات المشروع هو مضاعفة الطريق إلى 2 x 2مسالك، وانجاز منشآت مائية لتصريف مياه الأمطار وإنجاز 3 جسور على وادي سبيطلة والحطب وأم بحر و انجاز جسرين على مستوى الطريق السيارة أ1 بمنزل شاكر و على السكة الحديدية بسبيطلة و انجاز طرقات حزامية على مستوى منزل شاكر، أولاد حفوز، لسودة.

كما بين أن تمويل المشروع بكافة مكوناته يتمّ بالشراكة بين ميزانية الدولة التونسية بمبلغ قدره 317.4 م.د تونسي يخصص منه مبلغ 257.4 م.د للقيام بالأشغال و60 م.د موجه لإقتناء الأراضي وسيتمّ كذلك تمويله بالتوازي يقرض من البنك الأوروبي للاستثمار بـ 210 م. أورو أي ما يعادل 701.4 م.د

تونسي وقرض من البنك الدولي للإنشاء والتعمير بـ 203 م. أورو أي ما يعادل 678 م. د تونسي موضحا انّه تمّ اعتماد نسبة صرف 1 يورو قدر بـ 3.34 دينار تونسي.

أما فيما يتعلق بالوضعية الحالية للمشروع والجدول الزمني للإنجاز بين أن مجلس نواب الشعب صادق على مشروع القانون الذي يتعلق بالموافقة على عقد التمويل المبرم بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير بتاريخ 31 جويلية 2024 هذا و قد دخل القانون حيز التنفيذ يوم 12 سبتمبر 2024 ومن المبرمج الإعلان عن طلب العروض للأقساط الممولة من طرف البنك الدولي للإنشاء والتعمير قبل موفى سنة 2024 كما أنه من المبرمج الإعلان عن طلب العروض للأقساط الممولة من طرف البنك الأوروبي للاستثمار خلال السداسية الثانية لسنة2025 و انطلاق أشغال الأقساط الممولة من طرف البنك الدولي للإنشاء والتعمير خلال السداسية الثانية لسنة 2025و انطلاق أشغال الأقساط الممولة من طرف البنك الأوروبي للاستثمار خلال نهاية 2025 موضحا أن مدة إنجاز المشروع تقدر ب36 شهر.

كما أفاد أن الاختبارات الميدانية واشغال النشر من طرف اللجان الجهوية للاستقصاء والمصالحة بكافة الولايات. قد انتهت هذا وقد اختتمت اللجة الجهوية بالقيروان أعمالها وأحالت التقرير الإختتامى إلى وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية بتاريخ 02ماي 2024 وتم نشر أمر الانتزاع الخاص بولاية القيروان بتاريخ 27 نوفمبر 2024. كما اختتمت أيضا اللجنة الجهوية بسيدي بوزيد

أعمالها بخصوص ملف معتمدية السبالة بتاريخ 29 ماي 2024 وملف سيدي بوزيد الشرقية وسيدي بوزيد الغربية بتاريخ 27 جوان 2024 وملف أولاد حفوز جزئي بتاريخ 29 جويلية 2024 وملف القصرين جزئي بتاريخ 3ديسمبر2024. هذا وتواصل اللجان أعمالها في بقية الملفات بصفاقس وبسيدي بوزيد (أولاد حقو والقصرين من خلال اعداد ملفين تكميليي).

وفي هذا الاطار أوضح أنّ تحرير الحوزة العقارية للمشروع تعتبر من أهم العناصر الأساسية للتمكّن من التقدّم في الاشغال وهو موضوع يحظى بحظوة كلّ الأطراف المتدخلة، كما أفاد أنّ المشروع يتطلب توفير 2035 قطعة ارض مبيّنا أنّ أكبر جزء من هذه القطع يوجد بولاية صفاقس و يقدر بـ 741 قطعة ارض بكلفة تناهز بين 30 و 33 م .د تونسي أي قرابة نصف الاعتمادات المخصصة لاقتناء هذه الأراضي موضّحا أنّ اللجان لم تشرع بعد في التسوية العقارية لهذه القطع.

وفي تدخلاتهم، أثار النواب عدة مسائل تعلقت بالخصوص بعدم دقة وثيقة شرح الاسباب في ما يتعلق خاصة بتحديد الكلفة الجملية للمشروع وشروط تمويله. مؤكّدين على ضرورة أن يتمّ الأخذ بعين الاعتبار عدّة معايير عند وضع خارطة هذه الاروقة وضرورة تحيينها وفقا للرؤية الجديدة في التقسيم الترابي للبلاد التونسية.

كما أثاروا مسائل أخرى تعلقت بعدم التناغم بين هذه المشاريع المبرمجة سابقا مع التوجه الجديد للدولة في فكّ عزلة الجهات الداخلية والنهوض بها لجعلها جالبة للاستثمار في نطاق التوزيع العادل للثروة وترسيخ مقومات الدولة الاجتماعية.

وأكّد عدد من النواب على ضرورة عرض مثل هذه المشاريع ذات البعد الاستراتيجي على أنظار المجلس الوطني للجهات والأقاليم وطلبوا الاستماع إلى وزير الاقتصاد والتخطيط لتقديم توضيحات حول مسألة عدم الأخذ بعين الاعتبار التقسيم الترابي للبلاد التونسية عند برمجة هذه المشاريع وغياب رؤية استراتيجية واضحة متناغمة مع أهداف المسار الجديد.

وثمّن نواب آخرون الدور الذي ستلعبه هذه الأروقة خاصة في الوسط الداخلي وشددوا على ضرورة أن تكون الرؤية تشاركية للنظر في مدى المقبولية الاجتماعية لها وفي مدى وجاهة حسن توظيف التمويلات التي ستمنح في شكل قروض وما لها من تأثير على الأجيال القادمة.

واستوضح النواب جدوى بعض الاروقة التي يمكن أن يكون لها انعكاس سلبي وتساهم في تعميق عزلة بعض المناطق الداخلية وخاصة منها المحرومة، مبيّنين أنّ هناك عدة مشاريع توقفت في مرحلة الدراسات وبقيت معطلة ودعوا إلى ضرورة تسريع إنجازها تفاديا للخسائر المالية الكبرى التي ستثقل كاهل الدولة.

وتعرضوا كذلك إلى الاشكاليات اللوجستية والعقارية الناتجة عن سوء الحوكمة التي تحول دون استكمال عدد كبير من المشاريع المعطلة والمتعلقة خاصة بالبنية التحتية والطرقات السيارة بعدد من الجهات الداخلية.

كما أثار أحد النواب مسألة تعطّل إنجاز بعض الطرق الوطنية الرابطة بجهاتهم وأكّد على ضرورة إيلاء هذه المسألة العناية اللازمة سواء من حيث توفير التمويل أو إدراجها ضمن هذا المشروع لضمان ربطها بالولايات المجاورة لها وادماجها في الدورة الاقتصادية.

وتفاعلا مع استفسارات النواب، أثار ممثل وزارة التجهيز والإسكان الصعوبات المطروحة في تنفيذ مثل هذه المشاريع الضخمة والمتصلة أساسا بعزوف المقاولين الناتج عن عدة أسباب هيكلية ومالية، مبيّنا أنّه سيكون هناك طلب عروض دولي من مقاولين من صنف 5 أو أكثر كما سيتمّ تمكين المقاولين من قسط أو أكثر وهي مسألة ترجع بالأساس إلى قدرتهم على الإنجاز دون تحديد معايير أخرى وفق طلب الممولين.

من جهتها ذكّرت ممثلة وزارة الاقتصاد والتخطيط بالإطار العام لعملية التمويل المعروضة للمصادقة، حيث أكدت أنّ تمويل البنك الأوروبي للاستثمار يندرج في إطار المساهمة في تمويل مشروع الاروقة الاقتصادية الممول من قبل لبنك الدولي في مستوى الجزء المتعلق بمضاعفة الطريق الوطنية رقم 13 الرابطة بين ولايتي القصرين وصفاقس عبر ولايتي سيدي بوزيد والقيروان

واضافت أنّ مساهمة البنك الأوروبي للاستثمار المقدرة بـ210 مليون أورو تندرج ضمن استكمال خطة تمويل المشروع الاساسي (الاروقة الاقتصادية) بعد أن تعذر على البنك الدولي في نوفمبر 2019 توفير المبلغ الجملي الضروري لإنجاز المشروع.

أما بالنسبة إلى التساؤل المتعلق بإمكانية تجاوز تكلفة المشروع للمبلغ الذي تم تحديده واللجوء إلى مراجعة الكلفة، فقد أشارت ممثلة وزارة الاقتصاد والتخطيط إلى أنّه تمّ تحيين كلفة المشروع في سنة 2023 لتفادي مثل هذه الوضعيات، مشيرة إلى أنّه في صورة ارتفاع كلفة المشروع فإنه على الدولة التونسية توفير الموارد الضرورية لغنجاز كل مكونات المشروع وفق البنود التعاقدية في اتفاقية التمويل.

وبخصوص شروط التمويل،أفادت ممثلة الاقتصاد والتخطيط أنّ تحسين هذه الشروط هو عمل متواصل تقوم به الوزارة بمناسبة كل عملية تمويل جديدة من أجل التوصل إلى أفضل صيغة ممكنة لعقود التمويل الخارجي، مؤكدة أنّ هذه الشروط مقبولة بل تم التوصل إلى استبعاد جملة من الشروط المجحفة التي من شأنها أن تؤدي إلى تعطيل المشروع على غرار تسوية الوضعية العقارية وإصدار أوامر الانتزاع.

وتمت الموافقة على مشروع القانون بأغلبية الحاضرين.

وواصلت اللجنة جلستها للاستماع إلى ممثلين عن وزارة الاقتصاد والتخطيط وعن وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري لتقديم توضيحات حول مشروع القانون المتعلق بالمساهمة في تمويل المشروع المندمج للفلاحة الجبلية الصغرى بالشمال الغربي "DINAMO" عدد 2024/76.

وقدّم ممثلو وزارة الفلاحة عرضا حول تدخل ديوان تنمية الغابات والمراعي بالشمال الغربي لتبيان منهجية اختيار مناطق تدخّل المشروع المندمج للفلاحة الجبلية الصغرى بالشمال الغربي. وأوضحوا أن مناطق تدخل المشروع تشمل 45 عمادة موزعة على 15 معتمدية بمساحة 213 ألف هكتار تم تحديدها من ضمن 82 عمادة الأقل نموا لكل ولاية (باجة وبنزرت وجندوبة والكاف وسليانة) وذلك بالاعتماد على المؤشرات الاجتماعية والنظام البيئي وتصنيف المناطق حسب مستوى التهيئة وتنظيم المتساكنين.

وبيّنوا أن المشروع يرمي إلى دعم تدخلات وتجارب الديوان في مجال التنمية المحلية والتشاركية والمساهمة في ضمان تنمية مستدامة بهذه المناطق الجبلية بالشمال الغربي وتعزيز قدرات المتساكنين على مجابهة التغيرات المناخية.

وتقدّر كلفة المشروع بحوالي 130.892م.د، سيتم تنفيذه من 2024 إلى 2032 ويستهدف بالأساس العائلات المعوزة ومحدودة الدّخل لاسيما النساء والشباب إلى جانب صغار الفلاحين وصغار مربي الماشية حيث ينتفع به 77 ألف ساكن و19 ألف عائلة.

وقدّموا توضيحات حول عناصر المشروع، حيث أنها تتعلق بتحسين التزوّد بالماء الصّالح للشراب وتحسين المسكن بإحداث 05 شبكات لتوزيع الماء الصّالح للشّراب وبتهيئة 250 هك مناطق سقوية جبلية صغرى وتهيئة 05 آبار سطحية وتجهيزها بالطاقة الشمسية، إضافة إلى بناء 250 خزان لتجميع مياه الأمطار تعمل بالطاقة الشمسية مع تحسين 200 مسكن.

وبالنسبة للعنصر المتعلق بالمحافظة على المياه والتربة، فهو يهدف إلى حماية الأراضي المهددة بالانجراف ويعمل على تنويع وتحسين إنتاجيتها وتحقيق إيرادات إضافية لمتساكني الجهة إلى جانب ضمان التعامل المرن مع التغيرات المناخية عبر حماية 8000 هك من الانجراف باستعمال الأشغال اللّينة للمحافظة على المياه والتربة وتهيئة 5000 هك من الأراضي البعليّة وبناء 2000 م3 حواجز حجريّة بالجلمون.

وفيما يتعلق بمكوّن" النهوض بالغراسات شبه الغابية وتربية الماشية"، سيتم دعم الغراسات الغابية شبه الرعوية بغراسة 6000 هك زياتين وأشجار مثمرة وإحداث 1000 هك مناطق غابية شبه

رعوية وتهيئة 600 هك مراعي قارة، علاوة على توفير البذور والنباتات المخصصة للزراعات العلفية البينية على مساحة 1220 هك قصد تعزيز التنوع البيولوجي وذلك بالاعتماد على الشراكة مع مؤسسات البحث التنموي (05 اتفاقيات) لدعم القدرات الفنية للمنتفعين.

وفي مجال التمكين الاقتصادي والاجتماعي للأسر، سيتم العمل على دعم قدرات العائلات محدودة الدخل (ما يقارب 2000 أسرة) على امتداد 08 سنوات في مجالي التكوين الفني والتصرّف المالي مع التركيز خاصة على تعزيز التمكين الاقتصادي للنساء الريفيات ليكنّ عناصر فاعلة في تحسين الدخل وتحقيق الأمن الغذائي للأسر عبر تمويل أنشطة مدرّة للدخل في شكل دعم عيني لـ 1195 نشاط وتمويل مؤسسات صغرى للشباب (100 مؤسسة).

وبالنسبة لدعم الهياكل المنتجة وتثمين المنتوجات المحليّة فهو يتعلق بإدماج صغار الفلاحين ضمن الهياكل المنتجة في الاقتصاد المحلي من خلال تثمين المنتجات المحلية وتأطيرهم لإعداد دراسات فنية واقتصادية ومخططات أعمال لمشاريعهم قصد تثمين منتجاتهم والرفع من قدراهم على ترويجها عبر تهيئة وبناء محلّات متعدّدة الوظائف وتمويل تجهيزات فلاحيّة وتجهيزات تحويل منتوجات فلاحيّة والتشبيك بين هياكل الإنتاج.

وبخصوص مكوّن "تحسين البنية التحتية للإنتاج " فهو يرمي إلى تهيئة 150 كلم من المسالك الريفية لربط المناطق المعزولة بمناطق الإنتاج وتسهيل عمليات الترويج للمنتجات الفلاحية المحلية عبر فك عزلة التجمّعات السكنيّة والمنتجين (40 كلم) وتهيئة المسالك الريفيّة (60 كلم) وتعبيد المسالك الريفيّة (50 كلم).

ودار نقاش أكد خلاله النواب على أهمية هذا المشروع ومميزاته خاصة من حيث تحسين البنية التحتية والتمكين الاقتصادي للأسر معتبرين أنّ هناك تضارب في اختيار الجهات بحكم اختلاف نسب النمو ومؤشرات التطور. وأثاروا عدة مسائل تعلقت بالخصوص بعدم التناغم بين عنوان مشروع القانون ومحتوى وثيقة شرح الأسباب خاصة فيما يتعلق بالأهداف المرجوة لهذا المشروع المندمج والتي اقتصرت على دعم تدخلات ديوان تنمية المراعي بولايات الشمال الغربي للمساهمة في تحسين مستوى عيش متساكني هذه المناطق ومساعدتهم على تسويق منتوجاتهم المحلية ومجابهة التغيرات المناخية.

واستفسر عدد من النواب عن التعريف الدقيق للفلاحة الغابية الجبلية ومعايير الاقتصار على ولايات الشمال الغربي وبعض المناطق من ولاية بنزرت وعن المؤشرات التي تم اعتمادها في ضبط أهداف المشروع. وتساءلوا عن مدى التناسق بين هذه الأهداف وإجراءات قانون المالية لسنة 2025 المتعلقة خاصة بخطوط التمويل لإحداث مواجل ومساندة صغار الفلاحين ومربي الأبقار.

وأكد بعض النواب أنّ هذا القرض موضوع مشروع القانون لن يمكن من تغيير واقع هذه الجهات و واعتبروا أنّه من الأجدر توجيه هذه الأموال لإنجاز مشاريع استثمارية أخرى على غرار صيانة الفسقيات القديمة وترميمها أو إحداث فسقيات جديدة.

وفي تفاعله، أكد ممثل وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري أنّ الهدف من هذا المشروع هو تسهيل إدماج الفئات المعوزة ومحدودة الدخل بهذه المناطق وتمكينها من آليات النفاذ إلى مصادر التمويل باعتبار عدم استجابتها لشروط التمويل التي تفرضها بعض المؤسسات البنكية على غرار البنك التونسي للتضامن.

وعن التنسيق بين هذا المشروع وخطوط التمويل التي يوفرها قانون المالية لسنة 2025، أفاد أنّه تم التنسيق مع وزارة المالية والاتفاق على أنّ هذا المشروع يتكامل مع خطوط التمويل لدعم الفلاح وتعزيز قدرته على مجابهة صعوبة المناخ.

وبخصوص شروط التمويل، أوضحت ممثلة وزارة الاقتصاد أنّه تم اعتماد نسبة فائدة متغيرة كل ستة أشهر بما يعني إمكانية ارتفاعها أو انخفاضها. وعن اعتماد قرضين رغم عدم اختلاف الممول، أكدت أنها إجراءات داخلية لن يكون لها تأثيرات على طريقة التمويل.

واعتبر النواب، رغم تثمينهم للقروض الموجهة للتنمية، أنّ هذا القرض لن يغيّر من واقع الجهات المعنية، ورأوا توجيهه لإنجاز مشاريع يكون لها مردود غير مباشر على هذه الفئات، وقررت اللجنة طلب الاستماع إلى السيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري.

**قرار اللجنة:**

ـ الموافقة على مشروع قانون يتعلّق بالموافقة على اتفاق القرض المبرم بتاريخ 13 جوان 2024 بين الجمهورية التونسية والبنك الإفريقي للتنمية بصفته المتصرّف في الصندوق الاستراتيجي للمناخ للمساهمة في تمويل مشروع تعزيز الفلاحة شبه الغابية واستصلاح المنظومات الغابية والرعوية المُتدهورة عدد 077/ 2024.

ـ الموافقة على مشروع قانون يتعلّق بالموافقة على عقد التمويل المبرم بتاريخ 13 جوان 2024 بين الجمهورية التونسية والبنك الأوروبي للاستثمار للمساهمة في تمويل مشروع مضاعفة الطريق الوطنية رقم 13 الرابطة بين ولايتي القصرين وصفاقس عبر ولايتي سيدي بوزيد والقيروان عدد 78/ 2024.

ـ الاستماع إلى السيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري حول مشروع القانون المتعلق بالمساهمة في تمويل المشروع المندمج للفلاحة الجبلية الصغرى بالشمال الغربي "DINAMO" عدد 2024/76.

| رئيس اللجنة | مقرر اللجنة |
| --- | --- |
| عصام شوشان | عصام البحري الجابري |